

مصر: اعتقال الشاطر وزملائه بعد حكم قضائي بإطلاقهم

محمد صلاح

الحياة

//07/01/31 -

أصدرت وزارة الداخلية المصرية قراراً إدارياً باعتقال نائب المرشد العام لجماعة «الإخوان المسلمين» المهندس محمد خيرت الشاطر و15 آخرين من قادة الجماعة بعد ساعات من صدور حكم نهائي من محكمة الجنايات بإطلاقهم، في إجراء هو الأول منذ أكثر من 20 سنة، ما يؤكد إصرار السلطات على المضي في حملتها المتصاعدة ضد «الإخوان».

ودأبت السلطات على التعاطي مع قضايا «الإخوان» في العقدين الماضيين من دون قرارات اعتقال، مكتفية بقرارات الحبس الاحتياطي أو الأحكام القضائية لتوقيف قادة الجماعة وعناصرها. غير أنها التفت بقرارها أمس على حكم نهائي غير قابل للطعن أصدرته محكمة الجنايات أول من أمس بإطلاق الشاطر وزملائه فوراً، بعدما لم تجد سبيلاً للإبقاء عليهم رهن الاحتجاز سوى اللجوء إلى استخدام قانون الطوارئ الذي يخولها سلطة اعتقال الأشخاص إدارياً.

واستنكر مرشد «الإخوان» محمد مهدي عاكف قرار اعتقال الشاطر، لافتاً إلى أنه صدر في وقت تتحدث الحكومة عن «إجراء إصلاح سياسي عميق يتم فيه تعديل الدستور لإطلاق الحريات واحترام حقوق الشعب المصري، وتطبيق سيادة القانون، وتنفيذ أحكام القضاء، وتأكيد حرمة البيوت والأموال وإشاعة الأمن والاطمئنان في النفوس وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية».

ووصف هذه الوعود بأنها «مجرد دعاية إعلامية للتعديلات الدستورية». واعتبر القرار «التفافاً واضحاً وتناقضاً صريحاً مع حكم المحكمة»، خصوصاً أنه «يستند إلى قانون الطوارئ الذي يحكم البلاد منذ ست وعشرين سنة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم احترام القانون وأحكام القضاء والدستور».

وتساءل في بيان أصدره أمس: «هل هذا في مصلحة البلاد التي تعاني من احتقان غير مسبوق؟ وهل هذا يدعم الشعور بالأمن والانتماء؟». وخلص إلى أن «ما حدث يقطع بما لا يدع مجالاً للشك أن دعوى الإصلاح إنما هي دعوى غير صادقة ولا صحيحة».

واعترضت الجماعة أمس أمام القضاء على قرار النائب العام المستشار عبد المجيد محمود التحفظ على 29 من قادة «الإخوان»، بينهم الشاطر ومنعهم وأبنائهم من التصرف فيها. وقررت محكمة جنايات القاهرة أمس تأجيل نظر طلب النائب العام تأييد قراره منع القياديين الـ29 من التصرف في أموالهم وممتلكاتهم، إلى جلسة تعقد 24 شباط (فبراير) المقبل للاطلاع على أوراق القضية، بناء على طلب دفاع المتهمين.

وحضر المتهمون الـ29 إلى المحكمة يرتدون ملابس الحبس الاحتياطي البيضاء، وأودعوا قفص الاتهام. وحضر معهم أكثر من 50 محامياً طالبوا بتأجيل نظر الدعوى للاطلاع على قرار النائب العام الصادر في هذا الشأن، استناداً إلى أنهم لم يطلعوا عليه بصورة رسمية حتى الآن، وحتى يتمكنوا من لقاء المتهمين في محبسهم لمعرفة موقف شركاتهم المالي.